معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. ناجم محمد ابوخويط

محاضر، المعهد العالي للعلوم والتقنية، أولاد علي. najmaala9@gmail.co

الملخص

يعد التعليم الفني والتقني من العلوم المهمة في بناء عالم اليوم لما له من إسهام مباشر في إحداث التنمية وتطوير المعارف والتكنولوجيا في جميع مجالات الحياة , وخاصة في المعاهد التقنية العليا وذلك لارتباطه المباشر لتلبية حاجات المجتمع المتغير، إلا أن هذا النوع من التعليم تواجهه تحديات ومعوقات في تطبيق برامجه الأكاديمية والفنية وتحسين ما يتناسب مع حاجات المجتمع ، وهذا بالطبع يحتاج إلي التعرف علي أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيقه لمعايير الجودة، وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أهم معوقات تطبيق معايير الجودة في المعاهد التقنية العليا ، والوصول إلي حلول مقترحه للتغلب علي هذه المعوقات، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة , تم استخدم استمارة الاستبيان لجمع البيانات الأولية للدراسة والتي تم اختبارها علي عينة قوامها (80)عضو هيئة تدريس، وتم اختبار درجة ثبات الاستمارة عن طريق معامل (cronbach Alpha) ومن ثم معالجة (63) استمارة صالحة للتحليل عن طريق البرنامج الإحصائي(SPSS) وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج كان أهمها ما يلي:

- لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم ولا توجد خطط معتمدة لتدريب الميداني، ولا يتم اشتراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج الدراسية.

- لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة، ولا وجود لتقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري، ولا توجد آليات لقياس رضا أعضاء هيئة التدريس.
- قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي، كذلك قلة تشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وقلة تشجيعهم لنقل المعرفة والترجمة.
- تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة مرحلة الثانوية العامة وضعف أنظمة التسجيل والقبول بالمعاهد، وضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي وإهمال المعاهد لبرامج الإرشاد والتوجيه.

مقدمة

أصبح الاهتمام بالتعليم الفني والتقني من المطالب التي تتسابق الدول المتقدمة والنامية نحو تحقيقه؛ وذلك لأنه يعتبر الثروة الحقيقية التي تسهم في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن اهتمام أغلب دول العالم في السنوات الأخيرة بالجودة لما لها من مكانة متميزة لديها نظرا لأهميتها، وأصبح لا مفر من تحقيق التميز والإبداع في مجالها سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أم في المؤسسات وغيرها، وقد حققت الجودة علي مدى العقدين الماضيين نجاحات باهرة في العديد من الشركات العالمية باعتبارها وسيلة إدارية حديثة لتحقيق الإبداع. إن نشر ثقافة الجودة وتطبيق برامجها في مجال التعليم العالي التقني وعلي كافة وحداته يساعد على تحقيق القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم العالي الفني والتقني، وتحقيق أهدافه ورسالته ذلك أن نشر هذه الثقافة تعني اشتراك كل الإفراد سواء الإداريين والأساتذة والموظفين الطلبة، ليصبح كل شخص جزء من تلك البرامج (توفيق .2017. 41).

إن الاهتمام بالتعليم الفني والتقني أصبح من المطالب التي تسعي دول العالم إلي التميز به؛ لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في خلق التقدم والرقي لأي مجتمع والوجه الحضاري لقياس مستوى تقدم المجتمعات وتطورها حيث تبلورت في السنوات الأخيرة العديد من المساهمات في وضع قواعد ونظم ومناهج ومعايير يحتكم إليها في ضبط العمل الإداري، عرفت في مجملها بالجودة الشاملة وعمدت أغلب المؤسسات في تبني مفاهيم هذه الجودة وتطبيقاتها، مستهدفة بذلك التحسين المستمر في المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية، وقامت الكثير من دول العالم بإنشاء منظمات للأشراف علي الجامعات والمعاهد العليا لمساعدتها علي تطبيق هذه المفاهيم ومن هذه الدول ليبيا، التي قامت بإنشاء المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلا أن هناك جملة من المعوقات تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا، وتحول دون تحقيقها لأهدافها ورسالتها وهو ما يشكل محور اهتمام هذه الدراسة، حيث تم تسليط الضوء علي معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في ليبيا، وبالتالي يسعي الباحث إلي تشخيص المشكلة ودراستها مع محاولة تقديم مقترحات وحلول عملية تعالج هذه المشكلة التي تعاني منها المعاهد التقنية العليا في ليبيا .

مشكلة الدراسة

إن ما دفع الباحث في تحديد مشكلة الدراسة هو ما تواجه المعاهد التقنية العليا في ليبيا من مشاكل في كيفية تطبيق معايير الجودة الشاملة، لغرض التحسين المستمر من خلال استغلال قدرات ومهارات العاملين بهذه المؤسسات، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي أهم معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في ليبيا؟

أهمية الدراسة

إن ابتعاد العديد من المعاهد التقنية العليا في ليبيا عن أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي، فهي بهذا تحتاج إلي دراسات ميدانية تكشف لها عيوبها كي تحدد الأسلوب المناسب، التحول من العمل العشوائي إلي تطبيق الجودة والاعتماد ومثل هذه الدراسة سوف تلقي الضوء علي بعض المعوقات، وتفيد متخذي القرار في هذه المعاهد علي تطبيق الجودة الشاملة، كما تأتي هذه الدراسة لسد النقص في الدراسات الميدانية حول جودة التعليم العالي، كما يمكنها أن تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والهام، كما أن هذه الدراسة تعد إضافة أكاديمية لإثراء المكتبة العربية بشكل عام.

أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد المعوقات التي تواجه المعاهد التقنية العليا، وتحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا.
- تصنيف هذه المعوقات وفقًا. لجودة المناهج التعليمية، جودة أعضاء هيئة التدريس جودة الطلبة.
- وضع مقترحات وتوصيات علمية تساعد في تطبيق معايير الجودة بهده المعاهد.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المعاهد التقنية العليا في ليبيا.
- الحدود الزمنية: تمتد هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2017–2019.
- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة

1- الصعوبات:

تعرف على أنها المؤثرات الداخلية والخارجية التي تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة، وفهم المعوقات التي تمكن المعاهد العليا من الوصول إلى تحقيق معايير الجودة (غلام .2017. 161).

2- المعاهد التقنية العليا:

هي معاهد تقنية تدريبية تهدف إلى إعداد كوادر بشرية مؤهلة من الفنيين والتقنيين، الذين يحصلون على درجة الدبلوم العالي في أحد التخصصات التقنية بحيث يمتلكون المعارف والمهارات العلمية لتوظيفها في خدمة المجتمع.

3- معايير الجودة:

هي أكبر مستويات الأداء التي يمكن الوصول إليها والتي من خلالها التميز بين مستوى النجاح والفشل في تحقيق الأهداف (الشعار. 2001. 38) .

4- الجودة:

هي القيام بالأمور الصحيحة من خلال الأسلوب الصحيح للوصول إلي الهدف المنشود.

5- إدارة الجودة الشاملة:

تعني الجودة في كافة عناصر ومكونات المؤسسة وهي نظام يتم عن طريقه دمج كل الجهود لتطوير والتحسين وذلك للحصول على منتجات وخدمات ترضي العميل.

6- جودة التعليم:

هي عملية إدارية ترتكز أساسا على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين وتستمر قدراتها الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسين المستمر للمؤسسة (قشوط. 2017) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمراجعة ما سبق تناوله من دراسات سابقة حول هذا الموضوع بالتركيز على ما قام به الباحثون من دراسات حول تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدراسات التي تناولت المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيقها لمعايير الجودة الشاملة، وكذلك ما تم تناوله عبر الكتب والمجلات والدوريات في هذا الموضوع ويمكن عرض هذا الجزء من خلال الاتي:

أولا–مفهوم الجودة:

- تعرف الجودة حسب المفهوم الاقتصادي بأنها مجموع الخصائص التي تميز منتجا معينا، وتكسبه قابلية للمنافسة واستجابة من طرف المستهلك (قشوط. 2017. 234).

- وتعرف الجودة كذلك بأنها تحقيق الرضا المستمر للزبون من خلال الاستجابة لحاجاته وتطلعاته في إطار مؤسسة تعهدت بتطوير متواصل لا نتاجها وفعاليته.

نلاحظ بأن التعريفات السابقة رغم تباينها تركز على ثلاثة عناصر أساسية:

- الزبون الذي يعتبر مستهلكا للمنتج المقدم من المؤسسة.
- تلبية المنتج لحاجات الزبون.
- جودة المنتج وهي الحصيلة النهائية للعملية الإنتاجية، فالجودة في المجال الاقتصادي هي تحقيق الإرضاء المستمر للزبون من خلال منتج يستجيب لحاجاته وتطلعاته.

أما عندما ينتقل مفهوم الجودة إلي مجال التعليم هنا يصبح معقدا ومتعدد الأبعاد، نظرا لتعدد العناصر المكونة للنظام التعليمي وتنوع وتباين مستوى المتعلمين وحاجاتهم وطبيعة محيطهم، ولكي نتمكن من فهم المفهوم في مجال التعليم وتوظيفه سيتم تناوله من خلال التفاعلات الحاصلة بين الإستاد والطالب وفي هذا الصدد يمكننا إن نورد التعريفات التالية:

- الجودة تعني ضمان لمستوى أعلي من التعليم والتحسين إلى أبعد حد ممكن لعملية التفاعل بين الإستاد والطالب (شبشوب. 2004) .
- الجودة هي ترجمة لاحتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة، تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يتوافق مع تطلعاتهم.

1-تعريف الجودة الشاملة في المعاهد العليا:

تعرف على أنها استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهجها المؤسسة التعليمية اعتمادا على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة وذلك بغية إرضاء الطالب بأن

يصبح مطلوب بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا الخريج (عواطف. 2009).

2-أهمية تطبيق الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن الارتقاء بالتعليم اليوم أصبح مسالة ضرورية للبقاء، ومن يرفض التطوير والتحسين أو يعطلهما يحكم علي نفسه بالفناء لا محالة، وهذا فإن مصطلح الجودة يعد مدخل الي التطوير الشامل والمستمر، ويشمل كافة مراحل الأداء ويشكل مسؤولية كل فرد في المؤسسة التعليمية جامعة كانت أم معهد أو إدارة عليا (المختار. 2017. 78).

إن الاهتمام بضبط الجودة في المؤسسات التعليمية نبع من النظر إلى التعليم باعتباره سلعة كغيره من السلع، لا بد له أن ينافس وأن يسعي إلى إرضاء مستهلكي تلك السلعة من الطلاب مع أولياء أمورهم والمجتمع والدولة ككل ، فالطلاب يرغبون في الحصول علي أفضل المؤهلات بقصد الحصول علي الفرص الوظيفية التي تزداد شحا بازدياد عدد الخريجين ، وقلة فرص العمل وأولياء أمور الطلاب يتطلعون إلي أفضل تأهيل لأبنائهم، أما الدولة فتسعي إلي مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من تحقيق أهداف خططها التنموية ومن صناعة قادة حقيقيين يتميزون بالكفاءة والمهنية. وتأتي أهمية الجودة الشاملة في المعاهد العليا في كونها منهجا شاملا للتغيير أبعد من كونه نظاما يتبع أساليب مدونة بشكل إجراءات وقرارات، ففي الثمانينيات القرن الماضي سعت المؤسسات إلى الاستخدام الهادف

لإدارة الجودة الشاملة في العديد من دول العالم لأهميتها في تحقيق العديد من الفوائد (كاظم .2000. 20).

المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

يجب الإشارة إلى مقاومة التغير الذي أصبح امرأ حتميا حتى وإن أدى التغير إلى التحسين، وتتكون هذه المقاومة من مزيج من الصعوبات بعضها حقيقية وأخرى تخيلية ليس فقط داخل قوى العمل ولكن في الإدارة أيضا ومهما كان نوع هذه الصعوبات فان مواجهة كل مقاومة يجب إن يتم مباشرة بدعم ايجابي وحماسي ولا شك إن قدرة الإدارة على التغلب المبكر على المقاومة يساعد على إزالة الكثير من الخوف والقلق المصاحب لعملية التغير ومن أهم المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم نجاح تطبيق برنامج الجودة في المعاهد العليا ما يلي: (راشد. 2017. 50) .

1- عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة فقد تتجاهل هذه الإدارة نظام المكافئة، الذي يدعم البرنامج أو تتجاهل توفير المصادر والجهود اللازمة لتطبيقه.
2- عدم النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها نظام متكامل والتركيز على بعض الجزئيات وترك بعضها الأخر.
3- عدم توافر الالتزام من قبل العاملين في المنظمة فمن الضروري لنجاح هذا البرنامج مشاركة جميع الإفراد والتزامهم المستمر (ابوتيعة. 1998. 20).
4- تعمل أكتر المؤسسات التعليمية على الاستعجال بالنتائج السريعة، التي يفترض أن تكون بعيدة المدى وليس قصيرة مما يجعل الإدارة تختصر بعض الإجراءات التي قد تكون مهمة لنجاح البرنامج بينما يتعارض ذلك مع التحليل الدقيق للعمليات الذي توصى بها إدارة الجودة.

5- تخوف بعض العاملين في المنظمة من تحمل المسؤولية؛ لأن تلك الإجراءات تعد حديثة بالنسبة لهم.
6- تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة لا تتناسب مع نظام وعاملين المؤسسة.
7- حداثة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة بشكل عام وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، خاصة في البلدان النامية إلى جانب عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية لضبط الجودة.

المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد العليا.

هناك جملة من المتطلبات التي يجب توافرها ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- ضرورة إجراء تعديلات على نظم الإدارة على مختلف مستوياتها وبشكل خاص الإدارة العليا، بوصفها الجهة المسؤولية عن سير العمليات في كافة المؤسسة.
2- تحديت المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحالي وهو عصر العولمة.
3- نشر ثقافة الجودة علي جميع المستويات بما يتطلب تغيير ثقافة وسلوكيات واتجاهات العاملين وإيمانهم بأهمية التحسين المستمر (زين الدين. 1996. 46).
4- تطوير نظام للمعلومات والاتصال لجمع الحقائق من أجل اتخاذ القرارات السليمة.
5- تنمية وتطوير الموارد البشرية كالطلبة والأساتذة والعاملين من خلال إشراكهم بدورات تطويرية عالية المستوى، على اعتبار أن العنصر البشري هو رصيد مهم في جودة التعليم.
6- العمل الجماعي والتعاوني بعيدا عن المركزية في اتخاذ القرارات.

7- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء في أنشطة المعهد.
8- توفر الموارد البشرية والمادية لتطبيق معايير الجودة لتحقيق بعض النتائج المرجوة.
9- توفر الرؤية المستقبلية الواضحة لدى جميع العاملين، وإمكانية ترجمتها إلى إجراءات وعمليات يمكن أن تنفد عمليا على مستوى المؤسسة (الشيباني .2017. 92).
10- إنشاء نظام للقياس والتقييم المستمر للأنشطة والعمليات المختلفة.
11- تأسيس نظام نقني معلوماتي دقيق للمعلومات خاص بإدارة الجودة.

كيفية تحسين الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن التحسين المستمر عملية شاملة ومتكاملة تتضمن كافة الأنشطة في المؤسسة، سواء المدخلان أو المخرجات أو العمليات وحتى انتقال المخرجات أو المنتجات إلي العميل.

ويعتبر تحسين الجودة فلسفة إدارية وممارسة لأعمال المؤسسات التعليمية العليا، حيث تهدف إلى تسخير الموارد المادية والبشرية للمعاهد العليا لتكون أكثر كفاءة في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف التي تتماشي مع احتياجات المجتمع.

وتعمل مؤسسات التعليم العالي بشكل مستمر لتحسين الجودة لأسباب مختلفة، مثل الضغوط الناشئة عن المنافسة الحادة بين الجامعات والمعاهد العليا، أو نتيجة الشكاوى من الطلاب وأولياء الأمور أو الرغبة العامة في زيادة جودة المخرجات.

ايجابيات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن إدارة الجودة الشاملة تساعد وبشكل منظم على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي؛ وذلك لأن نظريات إدارة الجودة الشاملة هي نظريات منظمة وطرق متكاملة التطبيق، يتم استخدامها وتوظيفها كنظام في إثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة، كما تعتمد مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنظرية تطبيقية على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من أجل التطوير والتحسين المستمر. ويمكن إجمال ايجابيات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في النقاط التالية:

1- إيجاد نظام شامل لضبط الجودة بالمعاهد التقنية العليا، والذي يمكنها من تصحيح ومراجعة وتطوير المناهج والسياسات والإجراءات (ابوعائشة. 2017. 227).
2- تساعد في تركيز الجهود الجماعية لتحقيق الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
3- تجاوز الآثار السلبية الناجمة عن غياب التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية للخريجين.
4- السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيرها.
5- تحسين نوعية الخدمات المتمثلة في مخرجات التعليم العالي واستقراره وزيادة قدرة المؤسسة على البقاء والمنافسة (المشراوي. 2004).
6- رفع مستوى الأداء عند العاملين وزيادة ولائهم وانتمائهم للمؤسسة.

الدراسات السابقة

1-دراسة: أبوعجيلة (2018): بعنوان: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى إن معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها كانت على النحو التالي: – المعوقات التنظيمية – المعوقات التقنية – المعوقات المالية – المعوقات البشرية على الترتيب وان أهم المعوقات هي ضعف الوعي بأهمية تطبيق الإدارة الالكترونية وضعف البنية التحتية والاتصالات اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وندرة الحوافز للمتميزين في العمل الالكتروني

2-دراسة: غلام وبشير :(2017): بعنوان: الصعوبات والحلول المقترحة لتحقيق معايير الجودة الشاملة هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الجودة في كليات التربية، والوصول إلى حلول مقترحة للتغلب على هذه الصعوبات وتوصل الباحثان إلى بعض النتائج نستعرض منها:

- ضعف إداري في فهم معايير الجودة الشاملة في كليات التربية.
- ضعف الدعم المادي لتطبيق معايير الجودة في كليات التربية.
- قلة الإمكانيات التي تساعد على تحقيق معايير الجودة في كليات التربية.

3-دراسة ابوالخير : (2014): بعنوان: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية لكليات التربية في الجامعات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية لكليات التربية في الجامعات الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبيان وأسفرت الدراسة إلى وجود نسبة معوقات كبيرة في تطبيق مراحل إدارة الجودة لدى كليات التربية في الجامعات الفلسطينية، ومن أبرز هذه المعوقات في مجال إجراءات تنفيذ إدارة

الجودة، وكذلك غياب أسلوب العمل بروح الفريق وقلة عدد اللقاءات والندوات اللازمة لتوعية العاملين لنظام الجودة.

4-دراسة الناصر: (2013): بعنوان: المشكلات والمعوقات التي تعيق تحقيق معايير الجودة ولا تساعد على عمل وحدات ضمان الجودة في جامعة بغداد. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات والمعوقات التي تعيق تطبيق معايير الجودة ولا تساعد علي عمل وحدات ضمان الجودة في جامعة بغداد وقد توصلت الدراسة إلى الاتي:

- ضعف التدريب والتأهيل للعاملين في الجامعة على ثقافة الجودة وقلة الكوادر المدربة والمؤهلة.
- عدم توافر صورة واضحة لدى العاملين في كليات الجامعة عن مفهوم الجودة.

5-دراسة السامرائي: (2012): بعنوان: أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم للبرامج الأكاديمية في بناء ودعم ثقافة الإبداع من اجل الوصول إلى الريادة في منظومة العملية التعليمية بكافة مراحله وبناء مجتمع معرفي ريادي في الجامعة الخليجية وتوصلت الدراسة إلي:

- إن التطبيق والالتزام بمعايير ضمان جودة التعليم العالي ضرورة ملحة ومطلب حتمي لتحقيق ونشر ثقافة الإبداع والتميز من خلال استغلال القدرات الإبداعية للهيئات التعليمية وتسخيرها في خدمة الريادة والتنمية المستدامة.
- عدم وجود إطار مؤسسي لدى بعض الجامعات الخاصة يتميز بدعمه للإبداع والابتكار والريادة.

6-دراسة العضاضي: (2012): بعنوان: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي حيث توصلت إلي مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

- ضعف إدراك مفهوم التعلم.
- ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية.
- ضعف إمكانيات المكتبات.

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

– توجد جملة من المعوقات تحول دون تحقيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

– الفرضية الأولي: تحول معوقات البرنامج التعليمي دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

– الفرضية الثانية: تحول معوقات أعضاء هيئة التدريس دون تحقيق معايير الجودة الشاملة

– الفرضية الثالثة: تحول معوقات البحث العلمي دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

– الفرضية الرابعة: تحول معوقات جودة الطلاب دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

الدراسة الميدانية

1-منهجية الدراسة:

تضم هذه الدراسة منهجين أولهما نظري والأخر تطبيقي وهو ما يستدعي استخدام الطرق المنهجية التالية:

- منهج وصفي واستقرائي:

وهو الذي تم اعتماده في تحليل المعلومات ذات العلاقة بالهدف من هذه الدراسة، اعتمادا على المصادر والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، إضافة إلى الدراسات والأبحاث المهتمة بموضوع هذه الدراسة، والمتعلقة بالجانب النظري.

- منهج تحليلي بالعينة:

والذي تم تناوله عبر دراسة ميدانية تطبيقية تم إنجازها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا محل الدراسة، حيث تم تصميم استمارة استبيان وتم توزيعها وذلك للحصول على البيانات ومعالجتها للوصول إلى النتائج.

2-أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقام بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية للمبحوثين والمتمثلة بالجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية مجال التخصص، سنوات الخبرة، أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من أربعة محاور رئيسية

المحور الأول: محور المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي وتكون المحور من (7) فقرات

المحور الثاني: محور المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس وتكون من (7) فقرات.

المحور الثالث: محور المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي وتكون المحور من (6) فقرات.

المحور الرابع: محور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة وتكون المحور من (7) فقرات.

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق)، ودرجتان للإجابة (موافق إلى حد ما)، وثلاث درجات للإجابة (موافق)، وقد تم استخدام متوسط القياس (2) وهو متوسط القيم (1، 2 ,3) للإجابات الثلاث، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة:

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة.

الإجابة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق
الترميز	1	2	3

وحدد طول الفترة المستخدمة بـ 0.66 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 2 على 3.

3-أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية[48] وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة[49]، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب

(48) ((Statistical Package for Social Sciences)) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون،

(49) Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p24.

بعض المؤشرات ، التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث ، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الثلاثي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **اختبار تي** (One Sample T – test): لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (2) في المقياس الثلاثي.
- **معامل ألفا كرونباخ:** لحساب ثبات أداة الدراسة.
- **معامل الارتباط:** لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالية.

صدق فقرات الاستبانة

وتم ذلك من خلال الآتي:

أولاً–صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً–صدق الاتساق البنائي:

جدول (2): معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان.

ت	المحـــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	محور المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي	7	0.651	0.000
2	محور المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	7	0.588	0.000
3	محور المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي	6	0.675	0.000
4	محور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة	7	0.675	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيمة الدلالة الإحصائية للارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاوره الفرعية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

الثبـــات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل كرونباخ ألفا حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6)، وأقل من ذلك تكون منخفضة[50]، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (63) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور الأول " المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي " تساوي (0.634) وللمحور الثاني " المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس " تساوي (0.677)، ولمحور " المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي" تساوي (0.633)، ولمحور " المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة" (0.671)، وإجمالي الاستبيان (0.785)، وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3): معامل كرونباخ الفا للثبات.

ت	إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي	7	0.634
2	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس.	7	0.677
3	المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.	6	0.633
4	المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة.	7	0.671
	إجمالي الاستبيان	28	0.785

([50])Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p311

4-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا (المعهد العالي للعلوم والتقنية ترهونة، المعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة، المعهد العالي للعلوم والتقنية أولاد علي، والمعهد العالي للتقنية الطبية مسلاته)، والبالغ عددهم (220) مفردة، وقد اعتمد الباحث عينة عشوائية قوامها (80) مفردة فقام الباحث بتوزيع (80) استمارة استبيان، واسترد منها (63) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (78.75%).

جدول (4) الاستمارة الموزعة على مجتمع البحث:

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستردة الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل
80	17	%21.25	63	%78.75

5- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة :

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

		ذكور	إناث	المجموع
الجنس	العدد	60	3	63
	النسبة%	95.2	4.8	100

		25 الى أقل من 35 سنة	35 إلى أقل من 45 سنة	45 سنة فما فوق	المجموع
العمر					

	العدد	17	38	8	63
	النسبة%	27	60.3	12.7	100

		ماجستير	دكتوراه	المجموع
المؤهل العلمي	العدد	58	5	63
	النسبة%	92.1	7.9	100

		محاضر مساعد	محاضر	استاذ مشارك	المجموع
الدرجة العلمية	العدد	42	17	4	63
	النسبة%	66.7	27	6.3	100

		علوم إدارية ومالية	علوم هندسية	علوم طبية	علوم اجتماعية	المجموع
مجال التخصص	العدد	20	27	15	1	63
	النسبة%	31.7	42.9	23.8	1.6	100

		أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من10 سنوات	10 إلى اقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر	المجموع
سنوات الخبرة	العدد	32	26	4	1	63
	النسبة%	50.8	41.3	6.3	1.6	100

بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت (95.2%)، كانوا من الذكور في حين أن (3) مبحوثين وما نسبته (4.8%) من الإناث، أما بخصوص العمر فقد تبين أن (17) مبحوثاً وما نسبته (27%) كانت أعمارهم ضمن الفئة من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة ، و(38) مبحوثاً وما نسبته (60.3%)، كانت أعمارهم تتراوح ما بين 35 إلى اقل من 45 سنة ، و(8) مبحوثين وما نسبته (12.7%) كانت أعمارهم 45 سنة فأكثر، وفيما يخص المؤهل العلمي فقد تبين أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت

(92.1%) ، يحملون المؤهل العالي (الماجستير) و(5) مبحوثين وما نسبته (7.9%) يحملون المؤهل العالي (الدكتوراه).

وبخصوص الدرجة العلمية فقد تبين أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت (66.7%) متحصلين على درجة "محاضر مساعد"، و(17) مبحوثاً وما نسبته (27%) لهم درجة "محاضر"، و(4) مبحوثين وما نسبته (6.3%) لهم درجة "أستاذ مشارك".

وبالنسبة لمجال التخصص فإن (20) مبحوثاً بنسبته (31.7%) من المتخصصين في مجال العلوم الإدارية والمالية، و(27) مبحوثاً وما نسبته (42.9%) متخصصين في مجال العلوم الهندسية و (15) مبحوثاً وبنسبته (23.8%) من المتخصصين في مجال العلوم الطبية ومبحوثاً واحداً وما نسبته (1.6%) متخصص في مجال العلوم الاجتماعية.

وفيما يخص عدد سنوات الخبرة فتبين أن (32) مبحوثاً وما نسبته (50.8%) كانت لهم خبرة أقل من 5 سنوات و(26) مبحوثاً وما نسبته (41.3%) تراوحت خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(4) مبحوثين وبنسبته (6.3%) كانت خبرتهم ضمن الفئة 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة، ومبحوثاً واحداً وبنسبته (1.6%) كانت خبرته 15 سنة فأكثر.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، لما فيها من تنوع في الجنس والعمر والمؤهل العلمي والدرجة العلمية، ومجال التخصص وسنوات الخبرة.

6-الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون درجة الموافقة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت

قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (2) وتكون متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

أولاً–المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي:

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور وضوح المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي.

الفقرة	التكرار	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الإحصائية	الدرجة	الترتيب
لا تعتمد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم	ك	26	29	8	2.29	0.682	0.001	مرتفعة	الثالث
	%	41.3	46	12.7					
توصيف المناهج غير مفصل بدقة	ك	21	26	16	2.08	0.768	0.415	متوسطة	السادس
	%	33.3	41.3	25.4					
لا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج	ك	24	31	8	2.25	0.671	0.004	مرتفعة	الرابع
	%	38.1	49.2	12.7					
أساليب التدريس المتبعة لا تناسب طبيعة البرنامج التعليمي	ك	26	21	16	2.16	0.807	0.124	متوسطة	الخامس
	%	41.3	33.3	25.4					

لا توجد خطط معتمدة للتدريب الميداني	ك	32	25	6	2.41	0.663	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	50.8	39.7	9.5					
لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم الذاتي	ك	48	14	1	2.75	0.474	0.000	مرتفعة	الأول
	%	76.2	22.2	1.6					
لا يتم تصميم المناهج بناء على احتياجات المجتمع	ك	6	22	35	1.54	0.668	0.000	منخفضة	السابع
	%	9.5	34.9	55.6					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي					2.21	0.365	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (6) تبين أن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة والمتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، هي لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم الذاتي يلي ذلك لا توجد خطط معتمدة للتدريب الميداني، وفي الترتيب الثالث لا تعتمد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم، وفي الترتيب الرابع لا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.25 إلى 2.75) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2) وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي توصيف المناهج غير مفصل بدقة، وأساليب التدريس المتبعة لا تناسب طبيعة البرنامج

التعليمي، حيث تراوحت قيم متوسط الاستجابة من (2.08 إلى 2.16) وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

وكانت درجة الاتفاق منخفضة على الفقرة لا يتم تصميم المناهج بناء على احتياجات المجتمع، مما يجعلها غير حقيقية أحيانا، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (1.54) وهي أقل من قيمة متوسط القياس (2)، وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.21) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، وبهذا تتحقق الفرضية الرئيسية.

وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، مثل النقص في بعض الوسائل التعليمية والبنية التحتية غير المناسبة للبرنامج التعليمي، وقلة الاهتمام الواضح للمعاهد التقنية العليا.

ثانياً–المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس:

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي.

الفقرة	التكرار والنسبة	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الإحصائية	الدرجة	الترتيب
لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق آليات ومعايير محددة	ك	51	8	4	2.75	0.567	0.000	مرتفعة	الأول
	%	81	12.7	6.3					

لا يوجد اهتمام بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري.	ك	39	18	6	2.52	0.669	0.000	مرتفعة	الرابع
	%	61.9	28.6	9.5					
لا توجد آليات لقياس رضاء أعضاء هيئة التدريس.	ك	40	20	3	2.59	0.586	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	63.5	31.7	4.8					
لا توجد خطط لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس	ك	40	12	11	2.46	0.779	0.000	مرتفعة	السادس
	%	63.5	19	17.5					
لا توجد حوافز تشجيعية مقدمة لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم.	ك	43	13	7	2.57	0.689	0.000	مرتفعة	الثالث
	%	68.3	20.6	11.1					
كثرة المقررات الدراسية تضعف من أداء عضو هيئة التدريس.	ك	20	35	8	2.19	0.644	0.022	مرتفعة	السابع
	%	31.7	55.6	12.7					
كثرة أعباء العمل الإداري تضعف أداء عضو هيئة التدريس	ك	39	15	9	2.48	0.737	0.000	مرتفعة	الخامس
	%	61.9	23.8	14.3					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس					2.51	0.286	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (7) تبين أن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة، والمتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس هي لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق آليات ومعايير محددة، حيث جاءت بالترتيب الأول يلي ذلك لا توجد آليات لقياس رضاء أعضاء هيئة التدريس، وفي الترتيب الثالث كان لا توجد حوافز تشجيعية تقدم لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم ، وفي الترتيب الرابع لا يوجد اهتمام بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري، يلي ذلك

كثرة أعباء العمل الإداري تضعف من أداء عضو هيئة التدريس، وفي الترتيب السادس لا توجد خطط واضحة لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والترتيب الأخير كثرة المقررات الدراسية التي يتم إسنادها لعضو هيئة التدريس، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.19 إلى 2.75) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.51) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس. وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات الأخرى المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس، مثل عدم مناسبة تخصص عضو هيئة التدريس للمقررات التي يدرسها، إضافة إلى نقص المراجع بمكتبات المعاهد وقلة المشاركة في الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية، والتي يمكن من شانها أن تعمل علي زيادة مهارة وكفاءة عضو هيئة التدريس

ثالثاً–المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي:

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.

العقرة	التكرار والنسبة	نعم	احياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الاحصائية	الدرجة	الترتيب
قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي.	ك	55	8	0	2.87	0.336	0.000	مرتفعة	الأول
	%	87.3	12.7	0					
	ك	31	22	10	2.33	0.741	0.001	مرتفعة	السادس

قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالمؤتمرات والندوات العلمية.	%	49.2	34.9	15.9					
قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنقل المعرفة والترجمة.	ك	49	14	0	2.78	0.419	0.000	مرتفعة	الثالث
	%	77.8	22.2	0					
قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية	ك	11	31	21	1.84	0.700	0.077	متوسطة	الثاني
	%	17.5	49.2	33.3					
ضعف التواصل بين إدارة المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس	ك	35	24	4	2.49	0.619	0.000	مرتفعة	الخامس
	%	55.6	38.1	6.3					
لا يوجد دعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس	ك	40	21	2	2.60	0.555	0.000	مرتفعة	الرابع
	%	63.5	33.3	3.2					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس					2.49	0.307	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (8) تبين إن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة والمتعلق بجودة البحث العلمي ، حيث جاءت بالترتيب الأول قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي، يلي ذلك قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وفي الترتيب الثالث قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنقل المعرفة والترجمة، وفي الترتيب الرابع لا يوجد دعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس وفي الترتيب الأخير ضعف التواصل بين إدارة المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس ، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.33 إلى 2.87) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2) وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05. أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في

المؤتمرات والندوات العلمية، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (1.84) وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.49) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.

رابعًا–المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة:

جدول (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة.

الفقرة	التكرار والنسبة	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الاحصائية	الدرجة	الترتيب
1- تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية.	ك	50	13	0	2.79	0.408	0.000	مرتفعة	الاول
	%	79.4	20.6	0					
2- قبول الطلبة يتم بدون معايير اختيار واختبارات موضوعية.	ك	35	26	2	2.52	0.564	0.000	مرتفعة	الرابع
	%	55.6	41.3	3.2					
3- ضعف أنظمة القبول والتسجيل وبروز الارتباك والفوضى	ك	42	20	1	2.65	0.513	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	66.7	31.7	1.6					
4- إهمال الالتزام ببرامج الإرشاد الأكاديمي	ك	22	34	7	2.24	0.640	0.004	مرتفعة	الخامس
	%	34.9	54	11.1					

5- معايير تقييم الطلاب تقليدية وغير موضوعية	ك	18	36	9	2.14	0.644	0.083	متوسطة	السادس
	%	28.6	57.1	14.3					
6- عدم رعاية المبدعين من الطلاب	ك	17	35	11	2.10	0.665	0.260	متوسطة	السابع
	%	27	55.6	17.5					
7- ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي	ك	36	26	1	2.56	0.532	0.000	مرتفعة	الثالث
	%	57.1	41.3	1.6					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة					2.43	0.379	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (9) تبين أن من أكثر المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة هي تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية، يلي ذلك ضعف أنظمة التسجيل والقبول، وفي الترتيب الثالث ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي ثم قبول الطلبة يتم بدون معايير اختيار، يلي ذلك إهمال الالتزام ببرامج الإرشاد والتوجيه تقدير الطلبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد تراوحت قيم متوسط الاستجابة ما بين (2.79 إلى 2.24).

أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي معايير تقييم الطلبة غير موضوعية، يلي ذلك عدم رعاية المبدعين من الطلبة، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (2.14 و2.1) على الترتيب وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.43) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع في مستوى المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة , وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات الأخرى المتعلقة بجودة الطلبة، مثل عدم التزام

بعض الطلبة بحضور المحاضرات والغياب المتكرر وكذلك تفشي ظاهرة الغش والاهتمام أكتر بالأمور الأخرى البعيدة كل البعد عن عملية التعلم واكساب المهارات.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.21)، وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى قلة اعتماد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم وعدم احتوى طرق التدريس علي أساليب لتنمية التعلم، وكذلك عدم وجود خطط معتمدة لتدريب الميداني ولا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصمم المناهج.
2. أظهرت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.51) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة مسبقا ولا توجد آليات لقياس رضائهم، ولا توجد أي حوافز تشجيعية تقدم لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم، ولا وجود لتقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري وكثرة أعباء العمل الإداري تضعف من أداء أعضاء هيئة التدريس.
3. أوضحت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.49) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي كذلك قلة تشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية وقلة تشجيعهم لنقل المعرفة والترجمة ولا وجود لدعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس.

4. بينت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.43) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية، كذلك ضعف أنظمة التسجيل والقبول بالمعاهد محل الدراسة، وأخيرا ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي، وقبول طلبة الثانوية العامة بدون أدني معايير وإهمال المعاهد محل الدراسة لبرامج الإرشاد والتوجيه.

التوصيات:

تظهر نتائج هذه الدراسة بان هناك جملة من المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة الشاملة بالمعاهد التقنية العليا , ولذا فان الحاجة أصبحت ملحة أمام المسؤولين بالهيئة الوطنية للتعليم الفني والتقني ، للعمل علي إزالة كافة المعوقات لنهوض بهذه المعاهد ، ووفقا لنتائج الدراسة نعرض بعض المقترحات والتوصيات لتساعد علي إزالة هذه المعوقات والإشكاليات، والتي منها

1. يجب أن تحتوي طرق التدريس علي أساليب حديثة لتنمية التعلم وأن تحتوي كافة المناهج علي خطط واضحة لعملية التعلم.
2. توفير بعض الوسائل التعليمية والفنية الحديثة التي تناسب البرامج التعليمية والاهتمام أكثر بالمعاهد التقنية العليا من كافة النواحي.
3. اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة مسبقا وفقا خطط الاحتياجات وتطبيق معايير الجودة لهم، مع وجود آليات مناسبة لقياس رضا أعضاء هيئة التدريس وان يتم ذلك بشكل دوري ومنظم.
4. تقديم كافة الحوافز سواء كانت المادية أو المعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم، والتقليل من أعباء العمل الإداري المكلف به عضو هيئة التدريس.

5. العمل على دعم أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا عند قيامهم بالبحث العلمي، وتشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية.
6. العمل على إجراء اختبارات تمهيدية لطلبة مرحلة الثانوية العامة عند التحاقهم بالمعاهد العليا، ووضع برامج لاختيار الأنسب منهم، والعمل علي رفع مستوى أنظمة التسجيل والقبول وتزويدهم بمنظمات تسجيل حديثة والعمل علي وضع برامج واضحة لتوجيه وإرشاد الطلبة.

المراجع:

1-توفيق راشد. فتحي العائب (2017). فهم الأسس والقواعد الممكنة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. المؤتمر العلمي الأول. كلية التربية. تيج.
2-رمضان حسن غلام (2017). الصعوبات والحلول المقترحة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. في كليات التربية. المؤتمر العلمي الأول. بكلية التربية. تبجي.
3-محمد الشعار. (2001) مفهوم الجودة الشاملة. مجلة الاقتصاد الإسلامي. عدد 243.
4-مختار خليفة قشوط. (2017) المعوقات التي تحول دون تحقيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات الليبية.
5-عبد الحكيم هيبة. (2017) معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات الليبية. دراسة تطبيقية على جامعة. طرابلس.
6-عواطف إبراهيم. (2009) إدارة الجودة الشاملة. دار الفكر. عمان.
7-المختار علي اشنان. (2017) مدى إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية. المؤتمر العلمي الأول.
8-خضر كاظم. (2000) إدارة الجودة الشاملة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
9-توفيق مسعود راشد. (2017) فهم الأسس والقواعد الممكنة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. المؤتمر العلمي الأول.
10-عبد العزيز ابوتيعه. (1998) إدارة الجودة الشاملة المفاهيم والتطبيقات مجلة الأدب.
11-عبد الناصر الشيباني. (2017) الجودة في التعليم الجامعي ودورها في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول.
12-فريد زين الدين(1996) المنهج العلمي لتطبيق الجودة في المؤسسات العربية. دار الكتب للنشر. القاهرة.
13-علي صالح ابوعائشة (2017) أسس إدارة الجودة الشاملة ومعوقات تطبيقها في الجامعات الليبية. المؤتمر العلمي الأول.
14-احمد المشهراوي (2004) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الجودة في التعليم العالي. العدد 1. المجلد 1. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

اعتبار شرع مَن قبلنا في بناء الأحكام

أ. يوسف محمد حسين

محاضر مساعد بالمعهد العالي للتقنيات الهندسية/ طرابلس

الملخص

موضوع هذا البحث أحد الأدلة التي اختلف علماء الأصول في حجيته، واعتباره دليلا تُستنبط منه الأحكام، وهو شرع من قبلنا، وقد بيّن أن المقصود بشرع من قبلنا: الأحكام التي شرعها الله تعالى للأمم السابقة بواسطة أنبيائهم الذين أرسلهم إلى تلك الأمم. وأن هذه الأحكام المنقولة إلينا من الشرائع السابقة على أربعة أنواع:

النوع الأول: الأحكام التي لم يرد لها ذكر في شرعنا، وهذه لا خلاف في أنها ليست شرعا لنا.

النوع الثاني: الأحكام التي وردت في شريعتنا وقام الدليل على نسخها، وهذه كسابقتها ليست شرعا لنا باتفاق العلماء.

النوع الثالث: الأحكام التي قام الدليل على إقرارها بالنسبة لنا، وهذه تكون شرعا لنا، ويلزمنا العمل بها بالاتفاق.

النوع الرابع: الأحكام التي قصها الله تعالى في القرآن، أو ذُكرت على لسان نبيه –صلى الله عليه وسلم –من غير إنكار لها أو إقرار، ولم يرِد في شرعنا ما يدل على نسخها ورفعها عنا. وهذا النوع من الأحكام هو الذي اختلف العلماء فيه، وذلك على قولين:

القول الأول: أنها شرع لنا، ويلزمنا العمل بها.